

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمّد بوضياف - المسيلة-

أستاذ المقياس: د. محمّد عيساوة

مقياس: دراسة نقدية للكتابات التاريخية

المستوى: السنة الثالثة ليسانس نظام ل. م. د

قسم: التّاريخ

المحاضرة: الثالثة والرّابعة

ب- المصادر الأثرية:

تُعدّ المصادر الأثرية من أهمّ المصادر التّاريخية بعد المكتوبة، وهي لا تتفوّق ولا تمتاز على المكتوبة على أساس أنّها أثرية، وإنّما تمتاز علمياً ببناء على صحّة ما فيها، وهذا الأمر كما يصدق عليها يصدق أيضاً على المصادر التاريخية؛ والحقيقة أنّ المصادر الأثرية هي مخلفات تاريخية لكنّها تتطلّب تقنيات ووسائل لا تتطلّبها المصادر المكتوبة، وهذان المصدران يتكاملان ولا يتساويان، وعند تناقضهما التّحقيق العلمي هو الحكم.

وأما بالنسبة لمظاهر المصادر الأثرية فهي تشمل كل المخلفات الإنسانية، ماعدا المصادر المكتوبة من كتب ومخطوطات، وأما الوثائق فهي قبل نشرها أُلحقت بالآثار، وأما بعد نشرها فقد أصبحت نصوصاً مكتوبة ضمن المصادر التّاريخية المكتوبة.

ويُذكر أنّ الوثائق في العصر الإسلامي الوسيط قليلة جداً لأنّها ضاعت، غير أنّه تمّ اكتشاف بُرديات تعود إلى العصر الوسيط المتأخّر بمصر، وهي وثائق بعضها رسائل لرجال الدّولة، وبعضها وثائق تتعلّق بالقضاء، من بيع وشراء وزواج وغيرها.

ومنّها كذلك الشّواهد الأثرية المكتوبة التي نجدها على المدارس والحمامات والمساجد والزّوايا وغيرها، وهي في الغالب تذكر الواقع وشروطه؛ وهذا النوع ما يُسمّى: "شارع المدارس"، مملوء بالكتابات الأثرية، ومنها أيضاً المسكوكات (العملة)، وهذه المخلفات هامة جداً، لأنّه يُمكن عن طريقها استخراج معلومات تاريخية كثيرة من حيث المادة والشّكل والمضمون، ومن الأمثلة التي ساهمت فيها المسكوكات في حل قضايا مطروحة، قضية مؤسس مدينة فاس، حيث اختُلف فيه، فقيل أنّ الذي بناها هو: إدريس الأوّل سنة 172هـ، وقيل إدريس الثّاني سنة 192هـ، لكنّ هذا الخلاف حُسم عندما تمّ العثور على قطع نقدية ضُربت قبل سنة 192هـ، كسنة 185هـ، وهذا يعني أنّ إدريس الأوّل هو الذي بنى المدينة.

ثالثاً: الفرق بين النّقد التّاريخي ومنهج البحث التاريخي:

يُقال أنّ المنهج والنّقد هما وجهان لعملة واحدة، كما يعتبر كثير من المؤرّخين أنّ مجال النّقد التاريخي هو جزء من منهج البحث التاريخي، إلّا أنّهما في الحقيقة مختلفان.

فالمنهج يُعلّم الطّالب مناهج كتابة التاريخ، وكيفية اختيار موضوع البحث، وطريقة إعداد الخطّة العملية التّموجية، وكيف يُحدّد إشكالية بحثه، وأهدافه المتوخّاة، وكيف يتعامل مع الدّراسات

السابقة، ، كما يتم فيه التعرف على أنواع الملاحق وأهميتها، وكيفية إعداد الفهارس، وكيف يتعلم تقنية التعامل مع المصادر والمراجع، وأساليب توثيقها، وكيفية الوصول إلى المعلومة، واستخدامها، وتصنيفها، وتنظيمها؛ وكذلك التعرف على أخلاقيات البحث العلمي من حيث الأمانة العلمية والموضوعية، وكيفية الاستفادة من العلوم الأخرى لفهم التاريخ، ومن ثم تطبيق كل نقطة على حدى، وبعدها يقوم بتطبيق عملي بإعداد بحثه ومناقشته.

أما النقد التاريخي فهو مرحلة لاحقة، وهو منهج أرقى بكثير، لا يُمارسه إلا من عرف وطبق، بعكس المنهج الذي يُمارسه ويتفق على قواعده الجميع، أما الذي يُمارس النقد فيجد نفسه يتعامل مع مؤلفات الآخرين، ويضعها موضع الشك، بل يتعدى ذلك إلى قراءة أفكارهم، والتعرف على نواياهم، والدخول إلى باطن عقولهم لمعرفة ما هو صحيح وما هو مزور، وما هو صادق وما هو كاذب، وما هو محايد وما هو منحاز، وما هو شاهد وما هو ناقل، وما فيه أمانة وما فيه تدليس، ولمعرفة المجهول وتصحيح المعلوم؛ وكل ذلك لا يكون إلا من خلال التطبيق العملي على الوثائق وممارسة قواعد النقد، ومناقشتها، وتصويبها، وتقويمها.

رابعاً: قواعد وشروط موضوعية في النقد والتحليل:

- هناك العديد من القواعد الواجب مراعاتها في عملية النقد التاريخي خاصة ما تعلق بالوثائق منها:
- إن التسليم بالوقائع التاريخية الواردة في وثيقة أو مصدر معين هو نوع من الجبن العقلي، لأن الأصل في التاريخ الاتهام وليس براءة الدّمة.
- يجب دراسة الوثيقة التاريخية بلغة ومفاهيم وأفكار العصر، وفي إطار التاريخ الذي كتبت فيه، وعدم قراءتها بمفاهيم وأفكار أزمنة لاحقة متأخرة.
- لا يمكن الحكم على المؤلف بأنه يجهل أحداثاً معينة لأنه لم يذكرها، ولا يُعتبر عدم ذكر هذه الأحداث في الوثائق دليلاً على عدم وقوعها.
- عدم المبالغة في تقدير قيمة المصدر التاريخي أو التقليل من أهميته، وإنما التعامل معه يكون على حسب ما تقتضيه المعرفة العلمية الحقيقية.
- لا يمكن الاكتفاء بمصدر واحد فقط في التعامل مع الخبر التاريخي، ولو كان قاطع الدلالة والصدق، بل يجب تأييده بمصادر أخرى قدر الإمكان.
- إن الروايات التاريخية المتشابهة أو المتماثلة في مصدرين أو أكثر تدل على نقلها من بعضها البعض، أو نقلها من مصدر واحد مشترك، وتمائل أو تشابه الروايات في مصادر مختلفة لا يعني بالضرورة دائماً صدقها.
- الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية وحجة تُعتبر مقبولة إلى حدٍّ ما.
- ضرورة تأييد الشّهادات، والأدلة الرسمية الشفوية والكتابية، بالشهادات والأدلة غير الرسمية كلما أمكن ذلك.
- الاعتراف بنسبية الوثيقة التاريخية قد تكون دليلاً قوياً وكافياً في جزئية معينة ولا تُعتبر كذلك في جزئية أو نقاط أخرى.

خامسا: ملاحظات عامّة حول استخدام المصادر:

- 1- يُعد القرآن الكريم المصدر الأوّل الأساسي في التأريخ لصدر الإسلام، والمصدر الأساسي للغة العربية
- 2- يجب عدم التفريق بين الكاتب وكتابه من حيث الذاتية أو الموضوعية مضمونا وشخصا.
- 3- ضرورة إلمام الطالب بالعلوم الشرعية إلماما لا بأس به، لأنّه يصعب عليه دراسة تاريخ الإسلام دون الإلمام بالعلوم الإسلامية، وهذا يصدق على كلّ الشعوب، فمذاهبها وعقائدها ونظمها هي التي تُساهم في صُنْع تاريخها.
- 4- عدم أخذ الأخبار التاريخية وكلّ ما يتعلّق بالعقائد والمذاهب من كتب المستشرقين، فيجب العودة إلى الأصول، وهذا ينطبق على كلّ المعاصرين عامّة والمستشرقين خاصّة، لأنّ هؤلاء كثيرا ما يتعمّدون التحريف، هذا فضلا على أنّ كتبهم ليست مصادر، لذا لا نعود إليها إلاّ في حالات استثنائية، كالردّ عليهم أو لأخذ ما أصابوا فيه من معلومات، ووسائل بحث كالخرائط والجدول، علما أنّ المستشرقين فيهم طائفة كبيرة متعصّبة، وفيهم قلة موضوعية لحدّ كبير، مثل: هنري لاووست، ومنهم قلة قليلة دخلت في الإسلام، مثل: ليوبولد فايس = محمّد أسد، و إيتيان دينيه = ناصر الدّين ديني. وأمّا الطائفة الأولى المتعصّبة فهم كثر، منهم: لويس ماسنيون و لامانس و مونتوغمري و جب و قولد زهير، وغيرهم.

سادسا: مأخذ ومخاطر النّقد:

- العجز: يتولّد العجز عند النّاقِد إذا شعر بالخوف من الخطأ، أو احتمال حدوثه في عمله لأنّه يُوقعه في حالة إحباط، والتّرّد يجعله ضعيفا فيما يكتب ويُناقش، وقد يُؤدّي شعوره بالعجز إلى اليأس والتوقّف عن البحث والنّقد التاريخي عموما.
- الإفراط في النّقد: إنّ الإفراط في الشكّ يُؤدّي إلى رؤية كل ما هو مكتوب كألغاز وطلاسم، فيُعتم ذلك حتّى على النصوص الواضحة، ويُؤدّي في النهاية إلى الإفراط في النّقد إلى درجة المبالغة وتفضيل ذات النّاقِد ورأيه على غيره، ومن ثمّ الشّعور بأنّ كل ما سبق لا قيمة له، حتّى في نظرتة لأعمال النّقد المشهورة والمشهود لها بالدقّة والمهارة.
- الهواية والتسرّع: يحرص بعض النّقاد على تقديم المظهر الجيّد لأسلوبهم في النّقد أكثر من حرصهم على النّقد ذاته، فيهتمون بالتنظيم وانتقاء العبارات، ويهملون قواعد ومناهج وخطوات النّقد، ممّا يُبعدهم عن غايتهم الأساسية، وهو ما يُعجّل بإنهاء البحث قبل اكتماله، لعدم توخّهم الدقّة والكمال العلمي، وكنتيجة يُمكن التأكيد على أنّ النّقد يحتاج إلى الصبر والأناة وعدم التسرّع.